لا يعتبر ارهاباً»[٢١].

لقد اختلفت مواقف دول الجماعة في غير مناسبة، وهو ما يؤكد حقيقة هشاشة اطار التعاون السياسي، وعدم وجود سياسة خارجية اوروبية مشتركة، وموحّدة، تجاه قضية فلسطين. وهذه الحقيقة تعكس ذاتها على فعّالية السياسة الاوروبية الفلسطينية من ناحيتين. فمن ناحية أولى، يؤدي هذا التباين الى الخروج بصيغ عامة، أو توفيقية، غير محدّدة تجاه أبعاد القضية؛ ومن ذلك التحدث عن ضرورة وجود الوطن الفلسطيني، دون تحديد مكان هذا الوطن بشكل قاطع؛ فالملاحظ انه لم يصدر عن التعاون السياسي الاوروبي، منذ بدايته العام ١٩٧٠ وحتى الوقت الحاضر، ما يشير، صراحة، وبصيغة قاطعة، الى ان الوطن الفلسطيني مكانه أرض فلسطين كلها، أو بعض منها[٢٢]، والحديث عن اشراك م.ت.ف. في جهود التسوية، ومفاوضاتها، دون اعتراف صريح بأن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[٢٣]. ومن ناحية أخرى، فانه من الطبيعي في ظل اجواء التباين وعدم الحسم، ان تفتقر الجماعة الاوروبية الى الوسائل المادية لوضع تصوراتها موضع التنفيذ، ولو في حدود ما تمّ الاتفاق عليه، مثل ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. بعبارة اخرى، فان القدرة على ممارسة ضغوط اوروبية فعّالة ضد الطرف المسؤول عن استمرار حالة التوتر في المنطقة العربية (او في الشرق الاوسط، طبقاً للمفهوم الاوروبي)، وهو اسرائيل، تصبح، في ظل أوضاع التباين والتصوّرات بين الدول الاوروبية، من الأمور شبه المستحيلة.

موقف الرأي العام الاوروبي

بصفة عامة، يمارس الرأي العام تأثيره في السياسة الاوروبية من خلال ما يعرف بالرأي العام الدولي الاقليمي. وهو مفهوم يشير الى وجهات النظر التي تكوّنها الجماعات وشرائح المجتمع المختلفة في عدد من الدول التي تنتمي الى اقليم واحد حول قضية بعينها[٢٤]. وفي دول الجماعة الاوروبية تتشابه النظم السياسية، وتتفق، عموماً، على ضرورة اعلام المواطنين، والاستماع اليهم؛ كما يقرر القيّمون على شؤون السياسة الخارجية أهمية التواصل مع الرأي العام والحاجة الى مساندته. ومع ذلك، فقد اثبتت البحوث ان حكومات دول الجماعة لا تتبع، دوماً، اتجاهات الرأي العام؛ وانها قد تعمد الى محاولة تغيير هذه الاتجاهات، من خلال أدوات الاتصال الجماهيري المتعددة، اذا رأت ان لها مصلحة في ذلك. وفي الوقت عينه، فان الرأي العام الاوروبي لا يسير بصورة متوائمة مع السياسات الحكومية، لأسباب مختلفة، منها عدم وضوح المعلومات، واحياناً عدم توفرها للجماهير، واقتصارها على فئة محدودة في الادارات الحكومية ومراكز صناعة القرار، وتعقّد آلية العمل في السياسة الخارجية، الامر الذي يصعب معه فهم الحركة السياسية من قبل كثير من الشرائح الشعبية، أو اللجوء الى السرية في بعض الاحيان[٢٥]. على أي حال، فالارجح ان اتجاهات الرأي العام، بخصوص قضايا السياسة الخارجية، لا بد ان تؤخذ في الاعتبار من قبل صانع القرار الاوروبي (على المستوى القومي، او الجماعي)، بينما تبقى كل من درجة تأثير هذه الاتجاهات، ومستواها، محلّ خلاف نسبي بين دولة واخرى، وازاء قضية خارجية واخرى، وكذلك بين مرحلة وأخرى من المراحل التي تمرّ بها القضايا الخارجية.

لقد مثّل عدم تفهّم الرأي العام الاوروبي للقضية الفلسطينية تحدياً خطيراً ازاء تطور مواقف حكومات دول الجماعة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، وذلك بالنظر الى ان مدركات المجتمع الاوروبي قد تشكلت عبر فترة طويلة في اطار العلاقات العدائية ضد العرب عموماً، ابّان